الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور الاتحادات الاقتصادية في تعزيز حركة التجارة الخارجية
حالة الشراكة الأورو جزائرية (2011-2018)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

❖ إعداد الطالبتان:

- حربي حنان
- طرودي نسرين

❖ إشراف الأستاذة:

- سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
أ. سلامة وفاء	أستاذة محاضرة –أ–	مشرفا مقررا	20 أوت 1955 سكيكدة
بلارو علي	أستاذ محاضر –أ–	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة

الموسم الجامعي: 2022/2021م

إهداء

الى أغلي انسان في هدا الوجود الى من ربتني وأثارت دربي واعانتني بالصلوات والدعوات اليك يا احن وأعظم قلب في الدنيا "أمي الغالية"

الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقه الى من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائله الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح واوصلني

إلى ما أنا عليه أبي العزيز

إلى من ترعرعت بينهم يا من ألجا إليهم عندما تقسو الأيام

إلى أحبتي إخوتي

إلى عائلتي الكريمة أصدقائي واحبتي دون استثناء شكرا لكم جميعا على الدعم

الحمد لله الدي تتم به الصالحات والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبيبنا محمد عليه ازمة صلاة وأفضل تسليم وعلى ال صحبه اجمعين

قال الله تعالى "وتخفض لهما جناح الدل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما رباني صغيرا"

الى التي يعجز اللسان عن وصفها جميلها لي وفضلها الكبير امي الغالية

الى من يحارب كالشمعة ليضيء دربي ابي الغالي حفظه الله

كما أهدي عملي الى اخوتي كل واحد باسمه والى كل العائلة

والى من شاركتني العمل حربي حنان

الى أصدقاء العمر الى أصدقاء الدراسة والى كل من يعرف

نسرين طرودي

شكر وتقدير

بسم الله وكفى، والصلاة والسلام على النبي وبهداه نهتدى، محمد خير خاتم المرسلين الحبيب الأمين وعملا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بالشكر الجميل لله سبحانه وتعالى على حسن عونه وتوفيقه، والعرفان بالجميل الأستاذة "سلامة وفاء " التي لم تبخل علينا بجهدها، ونصائحها وتوجيهاتها

الى جميع الأساتذة الاجلاء، الدين كانوا القدوة والاسوة والسراج المسير، الذي هين كل صعب الى يسير، والدين علمنا ان نوقد شمعة بدل الظلام

الملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة دور الاتحادات الاقتصادية في تعزيز حركة التجارة الخارجية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، وذلك من خلال التعرض إلى التكامل الاقتصادي ثم تسليط الضوء على حركة التجارة الخارجية، وأخيرا دراسة حالة الشراكة الأورو–جزائرية وتأثيرها على التجارة الخارجية في الجزائر.

ومن خلال تحليل طبيعة حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، اتضح لنا زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول التحاد في المقابل لم تستفد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه الشريك الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة الخارجية، الشراكة الأورو–جزائرية.

Résumé :

L'étude vise à connaître le rôle des unions économiques dans la promotion de la circulation du commerce extérieur à la lumière des défis économiques actuels, à travers l'exposition à l'intégration économique, puis à éclairer la circulation du commerce extérieur, et enfin à étudier le cas de l'Euro- Le partenariat algérien et son impact sur le commerce extérieur en Algérie.

En analysant la nature du volume des échanges commerciaux entre l'Algérie et l'Union européenne, il nous est apparu clairement que le volume des importations algériennes en provenance des pays de l'Union augmentait. En revanche, l'Algérie ne bénéficiait d'aucun avantage préférentiel par rapport à ses exportations vers le partenaire européen.

Mots-clés : intégration économique, commerce extérieur, partenariat Euro-Algérienne.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء	
كلمة شكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ–ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية	
تمهيد:	4
المبحث الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية	5
المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	5
1. مفهوم وإجراءات التكامل الاقتصادي	5
2. مراحل التكامل الاقتصادي	8
3. مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي	10
المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية	13
1. مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	13
2. أسباب قيام التجارة الخارجية	14
3. نظريات التجارة الخارجية	16
المبحث الثاني: اثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية	23
المطلب الأول: الأثرالايجابي للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية	23
المطلب الثاني: الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية	27
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	31
خلاصة	33

الفصل الثاني: تأثير الاتحادات الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة الشراكة الأورو–جزائرية	
تمهيد	35
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر	36
المطلب الأول: واقع اتجاهات التجارة الخارجية في الجزائر	36
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	38
المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	45
المطلب الأول: مضمون اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية	45
المطلب الثاني: أهداف ودوافع الشراكة الأورو – جزائرية	47
المبحث الثالث: تأثير اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية في الجزائر وأهم الاتحادات البديلة للشراكة بالنسبة للجزائر	50
المطلب الأول: تأثير اتفاق الشراكة على التجارة الخارجية	50
المطلب الثاني: أهم الاتحادات البديلة للشراكة الأورو جزائرية بالنسبة للجزائر	56
خلاصة	60
خاتمة	62
قائمة المراجع	65

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
.1	نظرية القيمة المطلقة (آدم سميت)	17
.2	نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)	18
.3	وفرة وندرة عوامل الإنتاج	21
.4	أهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة	25
.5	الأثار المترتبة على الرفاة الاقتصادي في حالة تحويل التجارة	29
.6	التجارة الخارجية للجزائر (2010-2018)	39
.7	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	40
.8	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	42
.9	أهم الشركات التجاريين للجزائر سنة 2021	44
.10	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة 2011-2018	51
.11	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة 2011-2018	53
.12	تطور الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2011-2018	55

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
.1	الآثار الاقتصادية المترتبة على أثر خلق التجارة	24
.2	أتر تحويل التجارة	27
.3	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)	41
.4	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)	43
.5	صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وخارجه خلال الفترة (2011-2018)	52
.6	واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وخارجه خلال الفترة (2011-2018)	54

المقدمة

مقدمة عامة

شهدت بداية القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية بروز ونمو ظاهرة جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية فرق الوطنية بشقيها التنظيري والتنظيمي، اندفعت نحوها دول العالم المتقدمة والنامية بإنشائها أو الانضمام إليها وخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي، وقد أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم أصطلح على تسميتها بظاهرة التكامل الاقتصادي.

وفي ظل هذه الظاهرة أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد أن ضم أنماط ودرجات مختلفة من التكامل الاقتصادي، وتعتبر الأهداف المشتركة لجميع نماذج التكامل الاقتصادي ممثلة في الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكامل ، ومن جانب أخر نجد ظاهرة التجارة الخارجية التي تعتبر حلقة مركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، ترتبط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة هدفها معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الدولي، من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول وبالتالي بلوغ النمو الاقتصادي، والجزائر كسائر الدول قامت بدورها بالانضمام إلى عدة ترتيبات إقليمية، من بينها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تم التوقيع عليها رسميا في 22 أفريل 2002، بغية تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة والحصول على مزايا جديدة، لذا تطرقنا في هاته الدراسة إلى دراسة تأثير هذه الإتفاقية على التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة (2011-2018)، وعلى هذاالأساس ارتكزت دراستنا حول الإشكالية الرئيسية التالية

- ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الخارجية؟

الأسئلة الفرعية

- ✓ ما هو التكامل الاقتصادي؟ وما هي اهم مزاياه ومشاكلة؟
- ✓ ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر؟ وماهي علاقتها بالتكامل الاقتصادي
- ✓ ما هو حجم تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية.

فرضيات الدراسة

- ✓ تؤثر الاتحادات الإقليمية إيجابيا على حركة الصادرات والواردات
- ✓ تستفيد الجزائر من دعم كبير لصادراتها في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

- ✓ تناقص الواردات الجزائرية الاتية من الاتحاد الأوروبي مع تنفيذ اتفاقية الشراكة.

دوافع اختيار الموضوع

- ✓ الميول الشخصي لدراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي وردوها في حركة التجارة الدولية في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ بروز ظاهرة التكامل الاقتصادي على الساحة العالمية واحتلالها للكثير من الاهتمام.
- ✓ تم اختيار الشراكة الأورو جزائرية كحالة دراسة لاختبار تأثير الشراكة الأورو جزائرية.

منهج الدراسة

المنهج الوصفي تحليلي: تم استخدامه لوصف ظاهرتي التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية والعلاقات القائمة بينهما، وتحديد أهم الآثار التي خلفتها الشراكة على التجارة الخارجية في الجزائر.

حدود الدراسة

- ✓ الإطار الزمني: تم تحديد الفترة في دراستنا بسبب عدم توفير إحصائيات جديدة بخصوص نتائج اتفاق الشراكة.
- ✓ الإطار المكاني: جعلنا دراستنا تقتصر على الصيغة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مع دكر تأثيرها على قطاع التجارة الخارجية.

أهداف الدراسة

تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في التأثير على التجارة الخارجية.

دراسة الشراكة الأورو جزائرية ومدى تأثيرها على حركة التجارة الخارجية في الجزائر.

خطة البحث

قصد قيامنا بهذه الدراسة استوجب علينا اعتماد خطة بحث تتكون من فصلين، الفصل الأول مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول إطار نظري للتكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية؛ المبحث الثاني، أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية؛ أما المبحث الثالث، فهو عبارة عن دراسات سابقة والقيمة المضافة. الفصل الثاني مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول التجارة الخارجية في الجزائر، المبحث الثاني اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، المبحث الثالث، تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية في الجزائر وأهم الاتحادات البديلة للشراكة بالنسبة للجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

والتجارة الخارجية

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصـــادية في كثير من دول العالم والملاحظ أن هناك تشـابكا بين الانضـمام إلى التجمعات والتكتلات الاقتصـادية والتجارة الدولية، وأن هذا التشـابك المترافق مع نمو التكتلات الاقتصـادية والآثار الناجمة عنها أصـبح مثار جدل بين الباحثين والحقيقة أن هناك رأيين في هذا المجال رأي متفائل: يرى التكتلات الاقتصـادية هي لبنات أو أسـاسـات للانطلاق نحو التجارة الحرة العالمية، ويرى بأن التحرر الاقتصـادي على نطاق كل إقليم سـيعزز من تحرير التجارة على المســتوى العالمي حيث أن كل إقليم يتجه إلى إقامة شــكل من أشــكال التكامل الاقتصــادي يزيد من الحواجز والحماية ضد الدول غير الأعضاء.

فإن خلق التكامل الاقتصــادي أي أن أي شــكل من أشــكال الترتيبات التجارية يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة الخارجية من جهة وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية للدول من جهة أخرى.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية، حيث ستطرق إلى ماهية التكامل الاقتصـادي ومراحله وكذلك سـنتطرق إلى ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسـرة لها هذا في المبحث الأول، بينما يتعرض المبحث الثاني إلى أثر التكامل الاقتصـــادي على التجارة الدولية أما المبحث الثالث سنتناول فيه الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية

تمهيد:

يبرز التكامل الاقتصادي بين الدول كأحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية بالذات بين المجموعة المتكاملة من الدول خاصة وأن اتجاها قويا برز في الفترات الأخيرة نحو قيام مثل هذا التكامل والذي أدى إلى مواجهة محاولات التكامل بين مجموعات معينة من الدول بمحاولات التكامل بين مجموعات أخرى من دول العالم بغية تشكيل إطار يتضمن قدرا أكبر وأيسر من العلاقات الاقتصادية، ولذلك تبرز التوجهات نحو التكامل الاقتصادي بين الدول كأحد أبرز أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

لفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي لابد من التطرق إلى الأساس النظري المفسر لها وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب حيث سيتم التطرق إلى مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي في العنصر الأول، كما سيتم التطرق لخصائص التكامل الاقتصادي في العنصر الثاني، أما في العنصر الثالث سيتم تناول مراحل التكامل الاقتصادي.

1. مفهوم وإجراءات التكامل الاقتصادي.

أ. مفهوم التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي كالآتي:

*هو مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي في إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهما مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.[1]

*تعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على أنه "ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل

[1] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 201.

بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية والتنموية، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير".[1]

*التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.[2]

كما يعرف رواد الفكر الاقتصادي كما يلي:

*عرفه الاقتصادي المعروف بيلا بلاسا Bela Balassa بأنه عبارة عن عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة، فإن في الإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية. [3]

*يرى ميردال Myrdal أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي.[4]

* أما Tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشمل على العديد من الجوانب التي ذكرها Balassa فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات "المعوقات" أمام هذا التعاون.[5]

ب. إجراءات التكامل الاقتصادي:

يتضمن التكامل اتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمن تحقيقه والتي تتمثل فيما يلي:

---

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، شارع العرب، 2010، ص 56.

[2] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 8.

[3] متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 83.

[4] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 6، 7.

[5] المرجع نفسه، ص 7.

*إلغاء القيود على انتقال السلع: يتم من خلال ذلك حرية حركتها داخل الدول المتكاملة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية والإجراءات الإدارية، وبالتالي تشكيل سوق واسعة والقضاء على عقبة ضيق السوق التي تبرز في البلدان النامية كأبرز عائق أمام عملية التوسع في النشاطات الإنتاجية، نظرا للحجوم الاقتصادية المنخفضة لهذه الدولة سواء ارتبط الأمر بعدد سكانها الذي يتجاوز 10 ملايين نسمة في عدد كبير من الدول أو بالدخول المنخفضة فيها، وهو ما يحدد بدرجة كبيرة حجم السوق: وبالتالي يحدد من مدى اتساع الإنتاج اعتمادا عليه، وضعف درجة الانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير والتخصصي وتقسيم العمل، وما إلى ذلك، ولا شك أن إلغاء مثل هذه القيود يمكن أن يولد آثار ضارة في الاقتصادات المتكاملة، وهذه الآثار تتباين حسب درجة تطورها الاقتصادي وكفاءتها في الإنتاج، حيث تميل الاستفادة لأن تكون لصالح الدول المتكاملة الأكثر تطورا وكفاءة. وهذا ما يمكن أن يعالج من خلال فترات انتقالية يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا، وتقديم إعانات للمنتجين الأقل كفاءة تخفيفا للأضرار التي يمكن أن تلحق بهم لحين تجاوزها حالات عدم الكفاءة في الإنتاج ومن أجل الوصول في نهاية الأمر إلى إقامة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة.[1]

*إلغاء القيود على حركة الأشخاص: المقصود به ألا وهو فتح أبواب حرية التنقل بين الدول المتكاملة حتى يتاح للأفراد مواطني الدول المتكاملة اقتناص فرص العمل المناسب لرفع مستوياتهم المعيشية والواقع أن التكامل الاقتصادي يعد من أهم العوامل المسببة لإعادة توزيع السكان في البلدان المعنية بما يحقق أكبر قدر من التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة وهذا يقضي على مشاكل البطالة وانخفاض مستويات المعيشية في الدول المتكاملة.[2]

*إلغاء القيود على رؤوس الأموال: والمقصود بذلك إلغاء كافة القيود التي تحول دون دخول الأموال إلى الدول المتكاملة أو خروجها منها وذلك بقصد تشجيع استثمارها إقليميا في مختلف نواحي الأنشطة الاقتصادية مما يحقق تنشيط التجارة بين الدول المتكاملة حيث أن اتساع نطاق السوق وما يعنيه من نمو الطلب على السلع سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز على الاستثمار، حتى تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس

[1] مليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2001، ص 173.

[2] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، ، ص 202،203.

المال لتحقيق الربح عن طريق المساهمة في المشروعات والصناعات التي سوف تنشأ وتزدهر تبعا لاتساع حجم السوق وبالطبع يعود ذلك بالفائدة على الدول المتكاملة من خلال:

النهوض باقتصاديات هذه الدول وتنميتها دون عقبات في التمويل.

زيادة دخولها القومية ورفع معيشة سكانها وزيادة مستوى الرفاهية.

ومثل هذه المزايا لا يمكن تحقيقها في ظل القيود العديدة التي تفرضها الدولة على حركة رؤوس الأموال كذا يصبح من الضروري على الدول التي ترغب في إقامة التكامل أن تقوم بإلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال.[1]

*تنسيق أو توحيد السياسات الاقتصادية بلا شك أن تنسيق السياسات الاقتصادية أو توحيدها في إطار درجة أعلى من التكامل الاقتصادي يعتبر أمرا هاما وضروريا لتحقيق التكامل الاقتصادي لأن عدم التنسيق والتوحيد سيؤدي بالنتيجة إلى تضارب هذه السياسات وعدم الاتساق، إضافة إلى أن هذه التقارب وعدم الاتساق يمن أن يقود إلى استفادة بعض الأطراف التكامل بشكل أكبر من الأطراف الأخرى وهذا يقضي بالضرورة للجوء إلى إجراء تنسيق فعال ومبرمج للسياسات الاقتصادية.[2]

2. مراحل التكامل الاقتصادي

يشير الفكر الاقتصادي استنادا إلى محاولة Balassa إلى وجود العديد من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث تبين أن أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بخمس مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل وهذه المراحل هي:

***منطقة التجارة الحرة Free trade area :**

وفي هذا الشكل من التكتل الاقتصادي تلتزم كل دولة مشتركة في المنطقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع التي تستوردها من بقية الدول المشتركة كما تلزم هذه الدول بإلغاء القيود التي تفرضها على الكميات المستوردة من الدول المشتركة وفي هذا الشكل أيضا يصبح لكل دولة مشتركة الحق

[1] هشام محمود الاقداحي، المرجع السابق ص 203.

[2] مليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص175.

في فرض الرسـوم الجمركية على ما يسـتورده من الدول الأخرى غير الأعضـاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة.[1]

***الاتحاد الجمركي Customsunion:**

تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، والخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي. ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية موارد ذات الدول الأعضـاء في الاتحاد عند معدل معين، بالإضـافة إلى إنشـاء صـندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء للاتحاد.[2]

***السوق المشتركة:**

هذه المرحلة تسـتهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى والثانية، وهكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا على البضـــائع فقط بل كذلك على عوامل الإنتاج، هذا الانتقال التام للعوامل مضـاف إلى انتقال البضـائع في إطار الاتحاد الجمركي سـيعطي السـوق المشـتركة وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج.[3]

***الوحدة الاقتصادية:**

هنا تزول القيود الجمركية وتبدأ عملية انتقال البضـائع وعامل الإنتاج إضـافة إلى تحقيق درجة بين توحيد وتنسيق سياسات الاقتصادية الوطنية وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة ما يتقدمه من اندماج الأسواق، وتتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء. أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها.[4]

---

[1] محمود عبد الرزاق: الاقتصـاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسـكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص 148.

[2] متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[4] مرجع نفسه، ص62

***التكامل الاقتصادي الكامل: Trade Economic Integration**

وتعتبر هذه الصـــورة أعلى درجات التكامل الاقتصـــادي الدولي، وذلك لأنها تنطوي على كل ما تضمنه الوحدة الاقتصادية من إجراءات في سبيل تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتوحيد كافة السياسات الداخلية والخارجية المختلفة لهذه الدول كما تضمن وجود مؤسسات لها سلطة عليا فوق سلطة الدول الأعضاء وعليه فإنه توجد عدة أشكال للتكامل الاقتصادي بين الدول، ومن الملاحظ أنه يمكن تطبيق كل منها كشكل تفصل خلال فترة زمنية معينة كما يمكن التدرج من شكل إلى آخر مع مرور الزمن.[1]

3. مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي:

أ. مزايا التكامل الاقتصادي:

هناك العديد من العديد من المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي في الدول النامية:

1) تمكن التكتلات الإقليمية الدول النامية من تحقيق الإنتاج ذي الوفرات الاقتصـــادية وذلك لأن التنوع في اقتصاديات الدول النامية لا يأتي من خلال التنوع الصناعي حيث أن الصناعة سوق تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع تامة الصنع وتقليل الاعتماد على المواد الخام، وأن تحقيق الوفرات الاقتصادية يتوقف بدوره على طبيعة الإنتاج، فعلى ســـبيل المثال فإن الســـلع غير المعمرة والاســـتهلاكية تتطلب تكنولوجيا أقل ورأس مال أقل من السلع الرأسمالية.

2) التكامل الاقتصـــادي وســـيلة للاســـتفادة من المواقع والتخصـــص Location and specialization يشـير تقرير الإنكتاد إلى أن التصـنيع على المسـتوى الوطني يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية في معظم التخصصات وفي حالة الأخذ بسياسات إخلال الواردات والتصنيع على المستوى الإقليمي فإن هذا بدوره يؤدي إلى تعميق التخصص إلى المستوى الإقليمي ويساعد في ذلك حجم السوق.

3) من أجل الإسراع لتحقيق مستوى عال في القطاع الصناعي فإن الخطوة التالية هي ضرورة تنمية وتطوير القطاع الزراعي وذلك لعدة أسباب من أهمها: أن معظم السكان في الدول النامية يعملون

[1] محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 149.

في الزراعة والصـــناعة، كما أن التقدم الصـــناعي يؤدي أيضـــا إلى زيادة التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة، وزيادة الطلب على الطعام.[1]

4) اتسـاع حجم السـوق يكمل التكامل الاقتصـادي على حل مشـكلة ضـيق الأسـواق وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسـواق أوسـع ومجالا أكبر، ومنه خلق صـناعات جديدة اسـتجابة لأكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتسـاع الدائرة التي تصـرف فيها الدول الأعضـاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسـواق الدول الأعضـاء الأخرى أمامها بعدما كانت مقفلة بسـبب للرسـوم والحواجز الجمركية العالية، ولا شـك أن هذا الاتســاع في الســوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضـــاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصـــادية هامة، كزيادة الإنتاج وتشـــغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة وبالتالي تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج.

5) تيسـير الاسـتفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصـورة أفضـل وعلى نطاق أوسـع فمن المفترض أن يؤدي الاتحاد إلى تطبيق مبادئ تقســيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات، والعمل على تنميتها.[2]

ب. مشاكل التكامل الاقتصادي

لا يمكن أن نتصور بأن التكامل الاقتصادي هو عملية مضمونة النتائج لكل الأطراف، فعلى الرغم من الامتيازات التي يوفرها فإنه في الكثير من الأحيان لا يعود بنفس النتائج والفوائد على أطراف العملية التكاملية، فالتقدير هنا نسبي وقد يختلف من دولة إلى أخرى ونورد أهم المشاكل في النقاط التالية:[3]

1) مشكلة التعريفة الجمركية:

ونقصـــد بذلك التعريفة الجمركية المطبقة من قبل دول الأطراف في العملية التكاملية على وارداتها من الدول الأجنبية (تعريفة موحدة) وكثيرا ما تخلق بعض المشـاكل لبعض الدول ولذلك وجب التوفيق بين مصالح هذه الدول وذلك ب:

---

[1] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، ص16.17.

[2] آســـيا الوافي، التكتلات الاقتصـــادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شـــهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضرن باتنة، 2006.2007، ص 52.53.

[3] متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر، مرجع سبق ذكره، ص 69، 70.

- بالنسبة للدول التي كانت تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا.
- بالنسبة للدول التي كانت تعريفتها أقل من التعريفة الموحدة يمكن إعفاؤها مؤقتا من إلزامية رفع تعريفاتها على بعض السلع المستوردة من الخارج بشرط أن تكون هذه المواد لازمة (الإنتاج المحلي).

2) مشكلة الحماية الجمركية:

نشأ نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نحو اقتصادياتها، إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة، ولكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها. ومن هنا يكون من الصعب إقناع الدول الأعضاء بالتنازل عن هذه الحماية لمواجهة هذه المشكلة يمكن لكل طرف اختيار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد والإعانات بصفة تدريجية وفي بعض الحالات تقييم تعويضات للمشاريع المتضررة من جراء رفع الحماية عليها.

3) **مشكلة توزيع إيرادات الجمارك:**

من المعروف أن إيرادات الجمارك تشكل مصدرا من مصادر دخل الخزينة أي دولة، وبما أن التكامل يتطلب إلغاء الجمركية بين الدول الأعضاء فيه فكذا فرض تعريفة موحدة على الواردات الأجنبية فإن إيرادات الجمارك تقسم على كل الدول الأعضاء وحسب الطريقة المتفق عليها.

4) مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

أهم محطة هي تنسيق السياسات الاقتصادية أي الوحدة الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالناحية المالية، فبالنسبة للأولى توحيد أسعار الضرائب أما الثانية فيتم تثبيت لأسعار الضرائب من العملات، والوصول إلى تنسيق السياسات يؤدي إلى زيادة بعض إيرادات الدول ويزيد من أعباء بعض المشاريع الإنتاجية لدول أخرى.

المطلب الثاني: ماهية التجارة الخارجية

ترتبط التجارة الدولية بمجموعة من المفاهيم والنظريات التي قدمت مفهوم التجارة الدولية وبينت الأسباب التي أدت إلى قيامها بين الدول من خلال إطارها النظري، وهذا ما سيتم تناوله خلال هذا المطلب حيث سيتم التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية في العنصر الأول وأهميتها وفي العنصر الثاني التجارة الخارجية والتخصص الدولي أما في العنصر الثالث سيتم التطرق إلى نظريات التجارة الدولية.

1. مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:

أ. مفهوم التجارة الخارجية:

يمكن تعريف التجارة الخارجية كما يلي:

*تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

*يقصد بالتجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[2]

*هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.[3]

ب. أهمية التجارة الخارجية:

لا شك أن هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي

[1] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009 ص8.

[2] عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص9.

[3] موسر مطر، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان 2001، ص 13.

الاجتماعية والعلمية والسياسة في الدولة ولعل أبرز تلك الأهمية تتخلص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي:[1]

*تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز على قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار، كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة والدولة.

*ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري.

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:[2]

1) عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية أو الجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

2) اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاجا سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا أو استيرادها من الخارج.

2. أسباب قيام التجارة الخارجية:

من أهم هذه الأسباب نجد:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة

[1] عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 17،18.

[2] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

من الزمن، وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم ظروفها الاقتصـــادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة من الدول الأخرى إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة يصبح عليها الاستيراد من الخارج مفضـــلا، ومن هنا تبدو أهمية التخصـــص وتقسـيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.[1]

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

1) لا تســـتطيع أي دولة أن تعتمد على نفســـها كليا، تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهذا ما سبق شرحه.

2) التخصـص الدولي: بينا سـابقا أن الدول لا تسـتطيع أن تعتمد على نفسـها كليا في إشـباع حاجات الأفراد وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية المكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع.

3) اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تملك ما يسـمى باقتصـاديات الحجم الكبير Economies of scole وهذا الإنتاج الواسـع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدول الثانية.[2]

4) اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسـمي تصـلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصـص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتسـتورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

---

[1] روابح عبد الرحمان، دور التكامل الاقتصـادي الإقليمي في التجارة الخارجية، مجلة الاقتصـاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور الجلفة: الجزائر، العدد 1، 2020، ص 34.

[2] موسى مطر، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص17.

5) اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن الأردني يفضـــل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل الأردني منها وتتزايد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.[1]

3. نظريات التجارة الدولية:

تتمثل النظريات في:

أ. النظرية الكلاسيكية (التقليدية) للتجارة الدولية:

تعتبر النظرية الكلاســيكية نقطة انطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية إذ لم يكن للمذهب التجاري نظرية مفصلة في هذا الموضوع.[2]

تتمثل أهم نظريات الكلاسيك فيما يلي:

1) نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث:

بدأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وهي النظرية التي تعتمد على فروق واضحة بين دولة وأخرى في إنتاج السلع والخدمات لذلك فإن التجارة بين الدول ستكون مفيدة لجميع الأطراف لأنها ستعمل على نقل فائض إنتاج الأرض والعمل في الدولة الأولى ذات الفائض للدولة الثانية ذات العجز وتأتي بدلا منه ســـلعا ومنتجات أخرى تنتج في الدولة الثانية ولا تنتج في الدولة الأولى.

فوظيفة التجارة الدولية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي.[3]

ويمكن توضيح نظرية الميزة المطلقة بالمثل التالي:

حيث نفترض أن هنالك دولتان هما الأردن وسوريا تنتجان سلعتان هما الملابس والأحذية باستخدام عنصر العمل.

---

[1] موسى مطر، المرجع السابق، ص18.

[2] مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، طبعة أولى 2006، ص 51.

[3] موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الجدول رقم (01): نظرية القيمة المطلقة (آدم سميت)

الدولة	وحدة الملابس	وحدة الأحذية
الأردن	2 ساعة عمل	1 ساعة عمل
سوريا	4 ساعة عمل	½ ساعة عمل

المصدر: موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

1/في الأردن يتطلب إنتاج وحدة واحدة من الملابس 2 ساعة عمل وإنتاج وحدة واحدة من الأحذية يحتاج إلى ساعة عمل، بينما أن سوريا يتطلب إنتاج وحدة واحدة من الملابس في 4 ساعات عمل وإنتاج وحدة واحدة من الأحذية في ½ سعاة عمل.

2/الأردن تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الملابس، وسوريا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأحذية.

3/الأردن تنتج الملابس بطريقة أكفؤ من سوريا وهذا ما يجعل الملابس أقل تكلفة في الأردن مقارنة بسوريا، بينما سوريا تنتج أكفؤ من الأردن في الأحذية مما يجعل الأحذية أقل تكلفة في سوريا مقارنة بالأردن.

ومن خلال النموذج الذي قدمه آدم سميث فإن كل دولة ستكسب من التجارة إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة إنتاجها واستيراد السلع الأخرى التي تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاجها.

فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث بوظيفتين هامتين هما:[1]

1/التجارة الخارجية تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذو نفع أكبر.

[1] مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2/التجارة الخارجية تتغلب على ضيق السوق المحلي وهذا نتيجة تقسيم العمل إلى أقصاه، وترفع من إنتاجية الدول للمتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

2) نظرية الميزة النسبية لدفيد ريكاردو:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي دفيد ريكاردو والتي أوردها في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب".

حيث أوضـــح في نظريته أنه ليس بالضـــرورة القيام بالتجارة الخارجية يتمتع إحدى هاتين الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج ســلعة معينة ولكن قد تقوم تجارة بين دولتين بالرغم من إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى.

لقد أوضـح ريكاردو أنه يمكن تحقيق الدولة مكاسـب من التجارة حتى لو كانت ذلت تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها ولكن هناك اختلاف في التكاليف النسبية.[1]

ولتوضـــيح مبدأ النفقات النســـبة لنا بمثال الرقمي الذي اعتمد عليه دفيد ريكاردو في نظريته وهو دراسة دولتين هما مصر والبرازيل ينتجان سلعتان هما القطن والقهوة ولنفترض أنه نتيجة لاستخدام عامل واحد في كل من الدولتين لإنتاج أي سلعتين سيقوم بإنتاج الكميات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)

المنتج	البرازيل	مصر
القطن (وحدة)	12	10
القهوة (وحدة)	06	01

المصدر: نوال عيد الكريم الأشهب، المتاجرة الدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 13.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

[1] د. موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

1/أن البرازيل لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين بمعنى أن العامل البرازيلي ينتج كميات أكبر من القطن والقهوة في الأسبوع من العامل المصري.

2/أن مصر لديها ميزة نسبية في إنتاج القطن بينما البرازيل لديها ميزة نسبية في إنتاج القهوة.[1]

إلا أن مبدأ الميزة النسبة يوضح أن إذا افترضنا وجود 1000 عامل وعليه إذا خصصت البرازيل جميع عمالها لإنتاج القطن فإن كمية القطن المنتجة في أسبوع 12000 وحدة وإذا خصصت جميع العمال لإنتاج القهوة فإنها تنتج فقط 6000 وحدة والحال ينطبق على مصر عند وجود 1000عامل.[2]

وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل.

فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.[3]

3) نظرية القيم لجون ستيوارت ميل:

كان جون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل للتجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، أو معدل التبادل الدولي.

فوفقا لهذه النظرية التي تحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى.

ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.

---

[1] د. نوال عيد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 13.

[2] د.نوال عيد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] د. مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل كل قوة طلب الدولة على ما تنتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.

ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين:

*الحد الأول: هو التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى.

* الحد الثاني: هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.

وبطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين فإنما يتكون على أســـاس نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة.[1]

ب. النظرية النيوكلاسيكية (الحديثة) للتجارة الدولية:

اقتصـــرت النظرية الكلاســـيكية في التجارة الخارجية في تفســـير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النســبية فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول مما اســتدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل في صياغتها إلى الاقتصادي السويدي أولين واعتمد على أفكار مواطنه هكشر مما أدى إلى تسميتها نظرية هكشر – أولين.

بنى أولين نظرية على أساس فكرة التخصص الدولي والذي أرجعه إلى توفر عاملين أساسيين هما:[2]

أولا: وفرة وندرة عوامل الإنتاج:

تختلف الدول فيما بينها من ناحية توفر عناصــر الإنتاج المختلفة، فتتوفر الأرض في بعض الدول دون توفر العدد اللازم من الأيدي العاملة والقدر اللازم من رؤوس الأموال، ومن البلاد ما تتوفر لديها نسب ملائمة من العمال المدربين ورؤوس الأموال والموارد الطبيعية.

واختلاف نســـب عناصـــر الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافآت التي تحصل عليها عوامل الإنتاج، فالبلاد المكتظة بالسكان مثل: الهند ومصر تنخفض فيها مستويات الأجور والبلاد التي توجد بها وفرة من الأراضـــي الزراعية الخصـــبة كما في و.م.أ وكندا تنخفض فيها ائتمان

[1] المرجع نفسه، ص 58.

[2] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 31/30/29.

الأراضـي، ومن البلاد كذلك ما تتوفر لديها رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيها كل هذا يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع والخدمات في الدول المختلفة.

فالدول التي توجد بها مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مثل الدول الحديثة نسبيا (أستراليا والأرجنتين مثلا) تتخصص في إنتاج اللحوم والصوف وفي تصديرها إلى الدول الأخرى والدول التي توجد بها وفرة في الأيدي العاملة المدربة تتخصص في إنتاج مجموعة أخرى من السلع مثل المنتوجات والمحاصيل الزراعية الكثيفة أما الصناعات التي تتطلب قدرا كبير من رأس المال مثل السيارات فإنها تميل إلى التوطن في الدول ذات الدخل المرتفع والقادر على تكوين المدخرات.

لذلك تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير مجموعة السلع التي تتلائم الأساليب الفنية لإنتاجها مع ظروف وفرة أو ندرة مواردها موارد الدول الأخرى، ويمكن أن نميز الحالات الرئيسية الآتية من ناحية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج:

الجدول رقم (03) : وفرة وندرة عوامل الإنتاج.

البلد1: يتخصص في الزراعات الكثيفة والصناعات اليدوية.

البلد 2: يتخصص في الزراعات الواسعة وإنتاج اللحوم والصوف.

البلد 3: يتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية والمنتجات مرتفعة الثمن.

ظروف العرض النسبي لعوامل الإنتاج	البلد 1	البلد 2	البلد 3
وفير	العمال	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمال
نادر	رأس المال	العمال	الأرض

المصدر: أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، 2006، ص 30.

ثانيا: تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج

رأينا أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافآت التي تحصل عليها تلك العوامل وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتبعية أثمان

السلع مما يؤدي إلى قيام التبادل ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية يبني بلاد لا تختلف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كل منها، ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج قد يتخذ أشكالا مختلفة في كل دولة.

تقدير نظرية هكشر، أولين:

*اتسم وصف ظروف العرض النسبي لعناصر الإنتاج من حيث الوفرة والندرة النسبية بالعمومية والتبسيط الزائدة. فالنظرية تفترض تجانس هذه العناصر ولا تبرز وتهتم إلا بالاختلافات الكمية لعناصر الإنتاج بمعنى أنها تتجاهل الاختلافات النوعية القائمة بين المجموعة الواحدة من عناصر الإنتاج وإن كانا لا نوافق مطلقا على افتراض تجانس عناصر الإنتاج الرئيسية، فإنه قد يستحيل قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج بأنواعها المتعددة.

* اشتركت نظرية هكشر/ أولين مع نظرية ريكاردو في إهمالهما لانتقال عناصر الإنتاج دوليا. ولا شك أن هناك استحالة في انتقال عنصر الأرض وأن هناك عقبات وقيود على حرية انتقال عنصر العمل وأن هناك ترددا في انتقال رؤوس الأموال. ومع ذلك فلا يمكن تجاهل أثر حركة عنصـــري العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة. ولعلنا نلمس هذا الوضع حاليا في وطننا العربي حيث هناك حركة واسعة لانتقال عنصر العمل من الدول المزدحمة بالسكان إلى دول النفط الفنية، ومن ناحية أخرى انتقال عنصر رأس المال من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الفقيرة في رأس المال والتي تتوفر لديها إمكانات التقدم الاقتصادي.

* تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بمعنى أن إنتاج سلعة معينة في دولة ما تحتاج إلى عمل وفير ورأس مال قليل، هذه السلعة لا يمكن إنتاجها في دولة أخرى رأس مال وفير وعمل قليل، حقيقة أن النظرية قررت أنه بالإمكان تفسير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة ولكن في حدود ضيقة إلا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع وعلى الأخص في ظل التقدم الدولي الذي يشهده العالم حاليا. [1]

[1] أشرف أحمد العدلي، المرجع نفسه، ص 31.

المبحث الثاني: أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية

تمهيد:

يقوم الأساس النظري للتكامل الاقتصادي على أساس أن حرية التجارة بين الدول تتيح إمكانات أكبر للتخصص وتقسيم العمل، وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم، ومزايا الإنتاج الكبير، وبما يؤدي على زيادة الإنتاج، بحيث يتم التخصص بين الدول المتكاملة في المجالات التي تتحقق لديها ميزة نسبية في إنتاجها ويتم تبادل المنتجات بين هذه الدول المتكاملة في إطار ما يتحقق لها من تخصص استنادا إلى ذلك، وهو ما يستند إلى النظرية التقليدية في التجارة الخارجية ومبررات قيامها إلا أن هذا الأساس في تفسير التكامل بين الدول اعتماد بعضها على بعض من خلال تخصص المشار إليه قد تم تطويره بحيث يتحقق أثرين مهمين نتيجة قيام التكامل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث حيث سنتناول في المطلب الأول الأثر الإيجابي للتكامل على التجارة الخارجية (خلق التجارة) أما المطلب الثاني يتم التطرق إلى الأثر السلبي للتكامل على التجارة الخارجية (تحويل التجارة).

المطلب الأول: الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية.

يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر الايجابي الذي يرتبه التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية.

*تعريف خلق التجارة:

يعرف خلق التجارة على أنه: "تحول الدولة العضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي من استهلاك ما تنتجه محليا تحت ظروف عدم الكفاءة الاقتصادية في غياب اتفاقية التكامل إلى استيراد هذه السلع من منشآت أخرى أكثر كفاءة في الدول الأعضاء بعد عقد اتفاقية التكامل"[1]

ويقصد بخلق التجارة استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي، ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام

[1] روابح عبد الرحمان، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة. وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة من دولة عضو أيضا، ونظرا إلى أن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية ألا يفقدون شيئا من صادراتهم إذا خلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم. [1]

ويمكن توضيح أثر خلق التجارة بالاستعانة بالشكل التالي:[2]

الشكل 1: الآثار الاقتصادية المرتقبة على إثر خلق التجارة.

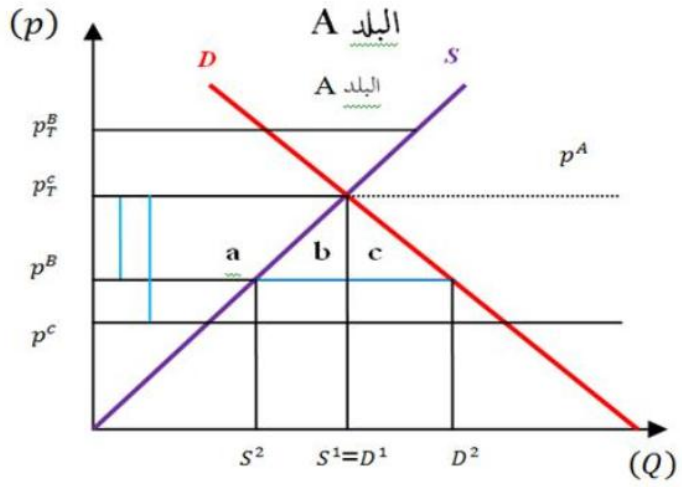

المصدر: معروف جيلالي، فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، العدد 1، 2015، ص95.

يوضح الشكل رقم 01 حالة خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال منحنيات العرض والطلب للدولة A.

---

[1] روابح عبد الرحمان، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 141.

[2] معروف جيلالي، فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، العدد 1، 2015، ص 95/94.

تبين الأسعار (pB) و (pC) أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B) و (C) تباعا ولابد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة (C) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة (B)، وحتى يكون هذا العرض واقعيا فإنه لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C) وإلا فإن الدولة (B) ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة E.

1/نفترض أن للدولتين A و B قد أنشأتا منطقة تجارة حرة أن الدولة A أزالت التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة B، في هذه الحالة ($T^B=0$) إلا أن T^C ستستمر عند T وعليه فإن مستويات الأسعار المحلية للسلع في الدولتين (B) و(C) تعادل الآن P^B T T^C P^B وطالما أن $P^B < {}^AP$ فإن الدولة A تستورد من الدولة B بعد قيام منطقة تجارة حرة، وعند سعر محلي أقل P^B سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق الممثلة بالقطعة ($S^2 - D^2$).

وبناء على ذلك فإن لطالما أن هناك حركة تجارية لم تكن موجودة سابقا فمعنى ذلك أن هناك خلقا للتجارة.

يوضح الجدول رقم4: أهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة.

العوامل التي تشكل الرفاه	الدولة A
فائض المستهلك	+(A+B+C)
فائض المنتج	−A
العوائد الحكومية	0
الرفاه الاقتصادي العام	+(B+C)

المصدر: معروف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ومن خلال تفسير العوامل المشكلة للرفاه الاقتصادي ومدى تأثيره من خلال المعطيات السابقة إجمالا نجد:

- المستهلكون في الدولة A: إن الانخفاض في أسعار السلع المستوردة، وسلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين حسب الجدول.
- المنتجون في الدولة A: نظرا للأسعار التنافسية، فإن المنتج في الدولة A يعاني خسائر تخفض من الفائض، كما يؤدي الانخفاض في الأسعار إلى انخفاض إنتاج المشروعات القائمة (المنتجين

المحليين) مما يضطر بعضها للخروج من السوق ويترتب على ذلك انخفاض اليد العاملة (تسريح العمال، الأرباح).

- حكومة الدولة A: انعدام العوائد الناجمة عن التعريفة الجمركية نظرا لإنشـــاء منطقة التجارة الحرة وبالتالي خسارة المداخيل الناجمة عن هذا المورد.
- الرفاه الاقتصـادي العام للدولة A : هو نتاج الجمع بين مكاسـب وخسـائر فائض المسـتهلك وفائض المنتج (B+C) وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين.

ومن بين الشروط التي تمكن الاتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي إليه من خلق للتجارة ما يلي:[1]

أ. ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء.

ب. انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء، وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.

ج. كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد.

د. زيادة درجة التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجة التكامل بينها وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصـــص وتعميقه ومن تم خلق مزيد من التجارة مع قيام الاتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذ تكون من دولة متنافسة أكثر منه من دولة متكاملة، أي دولة صناعية وأخرى زراعية.

هـ. التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، مما يجعل تكاليف النقل منخفضـة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.

و. كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقيق مزيد من التجارة والرفاهية.

---

[1] روابح عبد الرحمان، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

المطلب الثاني: الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية

يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر السلبي الذي يرتبه التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية.

*مفهوم تحويل التجارة:

ويقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة اقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصـــادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هذا الأثر ســـلبا على الرفاهية الاقتصـادية، اعتماد هذه الدول الأعضـاء في التكتل في تجارتها على بعضـها البعض بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع البعض الآخر.[1]

ويعني أن منطقة التجارة تحول التجارة من المنتج الأكثر كفاءة خارج المنطقة إلى المنتج الأقل كفاءة، داخل المنطقة وفي بعض الحالات قد ينخفض تحويل التجارة الرفاه العام، كما يحســنه في حالات أخرى.

ويمكن توضيح بالشكل رقم (02): أثر تحويل التجارة بالاستعانة

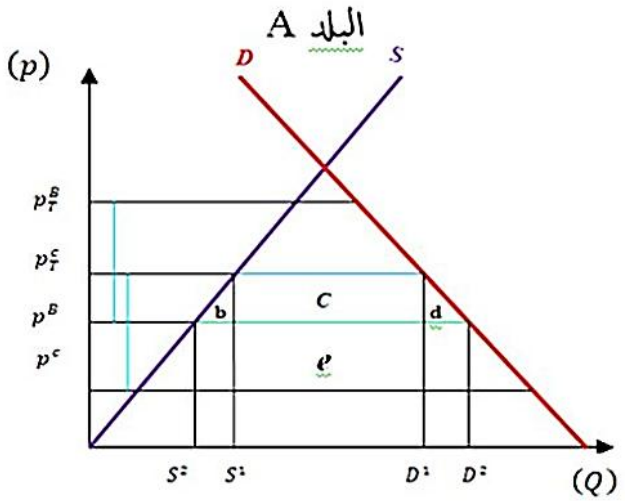

المصدر: معروف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[1] روابح عبد الرحمان، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يوضح الشكل 2 منحنى العرض والطلب للدولة A وتمثل (P^B) و (P^C) من الدولتين B وC تباعا كما أن الدولة C يفترض أنها في وضع أفضل من الدولة B وحتى يكون هذا الافتراض واقعيا لابد من وجود تعريفة جمركية في الدولة P^B وشكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة C وخلافا لذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة B يتم استيرادها من الدولة C.[1]

أ/ نفرض أن للدولة A تعريفة جمركية محددة. $T^B= T^C =T^*$ تطبقها على الواردات من الدولتين B وC حيث أنها ترفع من أسعار العرض المحلية إلى (P^{BT}) و (P^{TC}) تباعا كما أن حجم التعريفة الجمركية مشار إليه بالخطين الأزرقين المتوازيين حيث$P^C_T - P^C = P^B_T - P^B = T^*$

ب/ في وجود التعريفة فإن منتج الدولة C أرخص فإن الدولة A ستستورد المنتج من C ولا تتاجر مع الدولة B.

ت/ يوضح الخط الأزرق الغامق ($S^1 - D^1$) الواردات، كما توضح المساحة (E–C) عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة (معدل التعريفة x الكمية المستوردة).

ث/ نفترض الآن أن الدولتين A و B اتفقا على إنشاء منطقة تجارة حرة تزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة B.

ج/ يترتب من خلال ذلك ما يلي:

- $T^B =0$.
- إلا أن مستوى (T^C) يبقى عند (T^C).
- تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين B وC تباعا (P^B) و(P^{TC}).
- طالما أن $P^B <P^{TC}$ فإن الدولة A ستستورد احتياجاتها من الدولة B بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة لا تستورد من الدولة C.
- عند سعر محلي أقل سترتفع الواردات إلى المستوى الموضح بالخط الأخضر ($S^2 - D^2$).
- طالما أن السعر الذي تحدده التجارة الحرة في الدولة C يقل عن السعر في الدولة B يقال بناء على ذلك تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة.

[1] معروف جيلالي، فاعلية التكامل في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

يلخص الجدول رقم5 الآثار المتركبة على الرفاه الاقتصادي في حالة تحويل التجارة:[1]

العوامل التي تشكل الرفاه/ الرفاه	الدولة A
فائض المستهلك	+(A+B+C+D)
فائض المنتج	−A
العوائد الحكومية	− (C +E)
الرفاه الاقتصادي العام	+(B+C)− E

المصدر: معروف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

*عناصر القوة التحويلية:

يلخص روبرت هيلر عناصـــر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي في عنصـــرين رئيســـيين هما على التوالي:

- ✓ أثر الإنتاج السالب للاتحاد الجمركي:

وهو الأثر الذي يشـــر إلى انتقال الإنتاج من مصـــدر إنتاجي تكلفته النســـبية أقل خارج الاتحاد الجمركي إلى مصـــدر إنتاجي تكلفته النســـبية أعلى داخل الاتحاد الجمركي، وكنتيجة لذلك تحدث عملية إعادة تخصيص للموارد الاقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي.

- ✓ أثر الاستهلاك السالب:

وهو الأثر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمســـتهلكين نتيجة لأن كمية معطاة من الدخل النقدي أصبحت تشتري كمية أقل من السلع بسبب زيادة مستويات الأسعار بعد تكوين الاتحاد الجمركي.

وعموما ما يمثل تحويل التجارة للجانب الســـلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصـــادية لدولة عضـــو في اتفاقية التكامل الاقتصـــادي، ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضـو كانت تسـتورد سـلعة معينة لم تنضـم إلى اتفاقية التكامل الاقتصـادي، وبعد قيام الاتحاد الجمركي وتخفيض الضـرائب الانتقائية تصـبح الدول الأعضـاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضـاء وهذا يؤدي إلى تغيير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضـو على مبيعات السـلعة من الدولة غير العضـو.

[1] معروف جيلالي، مرجع نفسه، ص 93.

ومن الملاحظ أن التجارة تتحول من البلد ذي التكلفة المنخفضـــة إلى البلد ذي التكلفة العالية وعليه فإن الكفاءة الاقتصادية تعاني من هذه الإجراءات.[1]

ولكن هذا الأثر السلبي لأثر تحويل التجارة الخارجية يستند إلى إطار ساكن في تفسير وهو الذي يقوم على أساس الحالة القائمة بينما يمكن أن يتيح التكامل حجم أكبر للإنتاج داخل الدول المتخصصة وإمكانات أكبر وتخصـــص أكبر، وبالتالي كفاءة أكبر ومن تم تكلفة أقل وإنتاجية أعلى، وبالشـــكل الذي يمكن أن ينجم عنه في بعض الحالات ميزة نســـبية داخل الدول المتكاملة ونتيجة للتكامل ذاته تفوق ما يمكن أن يتحقق في خارج هذه الدول وهو ما يفترض أن يحققه التكامل، وفي هذا يتحقق انتفاع الدول المتكاملة.[2]

[1] روابح عبد الرحمان، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

- ✓ عبد الرجمان روابح 2012/ 2013: حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصـــادي في ضـــوء التغيرات الاقتصـــادية الحديثة دراســـة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000/ 2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ومن بين النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة نجد نتج عن الأزمة المالية العالمية تتراجع في حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي وهذا إثر انكماش النشـــاط الاقتصـادي العالمي وتراجع حركة الصـادرات والواردات وحركة الاسـتثمارات الأجنبية للمباشـرة الصـادرة والواردة ناهيك عن تراجع حركة العمالة الخليجية، وهو ما أثر بشـكل كبير على دور التكامل الاقتصـادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل حركة التجارة الدولية.
- ✓ آسيا الوافي 2006/ 2007: التكتلات الاقتصـادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. مذكرة مقدمة لنيل شـهادة الماجسـتير في العلوم الاقتصـادية، جامعة الحاج لخضـر باتنة، وقد تم التوصـل من خلال هذه الدراسـة إلى عدة نتائج أهمها أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سـعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة التي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية خاصـة مع تعاظم دورها في الاقتصـاد العالمي، ضـرورة التلائم التكتلات الاقتصـادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية لأن إنشـاء هذه التكتلات يخضـع لقيود عديدة وضـعتها المنظمة العالمية للتجارة. وأخيرا ما يمكن به ختم هذه الدراسـة هو أن معظم المبادرات لإنشـاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة.
- ✓ معروف جيلالي 2015: فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية، مجلة نور للدراسـات الاقتصـادية، نجد من خلال هذه الدراسـة أن التكامل الاقتصـادي له تأثير بليغ على تحديد التجارة الخارجية من وإلى الدول المشكلة للاتحادات العالمية من خلال الإنشاء الذي يؤدي إلى بناء تجارة في الدول التي تنعدم فيها عوامل الإنتاج. وكذلك عوامل التحويل الذي يعني أن منطقة التجارة تحول التجارة من المنتج الأكثر كفاءة خارج المنطقة إلى المنتج القل كفاءة داخل المنطقة.

القيمة المضافة:

من خلال مسح الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ومن خلال هذه الدراسة تبين أن عامل التكامل الاقتصادي يعطي دفعة قوية تمكن من إقامة أقطاب اقتصـادية وتجارية تتحكم في التجارة الخارجية وحركياتها وعرفنا مدى تأثير الرفاه الاقتصادي من عدمه سواء بالسلب أو بالإيجاب.

خلاصة:

تناول الفصل الخلفية النظرية الدولية والتكامل الاقتصادي حيث تبين أن الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، مبنية على أساس واحد وهو التخصص الدولي طبقا لمبدأ الميزات النسبية وعلى هذا الأساس قيام التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة هي مربحة للطرفين، نظرا لتباين وفرة عناصر الإنتاج بين هذه الدول.

وفيما يخص أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية، يمكن القول إن خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال ترتيبات إقليمية الجارية يمكن اعتباره حركة تسيير في اتجاه تحرير التجارة الدولية إلا أن هذا التحرير يبقى داخل نطاق من الحماية لأن التكتلات تحرر التجارة بين أعضائها بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين الدول غير الأعضاء والتحليل الاقتصادي يكشف عن أثرين هما خلق التجارة وتحويل التجارة.

الفصل الثاني:

تأثير الاتحادات الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة الشراكة الأورو-جزائرية

الفصل الثاني: تأثير الاتحادات الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر
دراسة حالة الشراكة الأورو-جزائرية

تمهيد:

في ظل إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وفق أنماط جديدة تقوم على أساس تحفيز التحرير التجاري وتدعيم متطلبات التنمية الاقتصادية، أصبحت التوجهات المعاصرة نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتفاقية الشراكة خيارا استراتيجيا للاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يتجلى من خلال الاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وإنشاء منطقة للتجارة الحرة كما تتضمن الشراكة تعاونا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال التبادل التجاري، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة للجزائر.

إن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يعرف دورا أساسيا في اقتصاد البلاد حيث عرف تطور كبير مند مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق، والتي تميزت بتحرير المبادلات التجارية والولوج إلى الأسواق الخارجية ،وأردنا في هذه الدراسة التعرف على واقع التجارة الخارجية في الجزائر في المبحث الأول أما المبحث الثاني يتضمن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أما المبحث الثالث سنتطرق إلى تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية في الجزائر وأهم الاتحادات البديلة للشراكة الأورو-جزائرية بالنسبة للجزائر.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تطورا مند الاستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي واستراتيجية التنمية المنتهجة، وقد شهد التاريخ الاقتصادي الجزائري عدة المراحل.

المطلب الأول: واقع اتجاهات التجارة الخارجية في الجزائر

1- سياسة مراقبة التجارة الخارجية في الجزائر

1-1- مراقبة الدولة للتجارة الخارجية

عرف الاقتصاد الجزائرية في مرحلة ما بعد فترة الاستقلال عجزا وركودا بسبب المستعمر الفرنسي الذي كان يسيطر على جميع المبادلات التجارية وكذلك الانتقال الكبير لرؤوس الأموال، فباشرت السلطات الجزائرية في اتخاد مجموعة من الإجراءات والتدابير وتمثلت هذه الإجراءات في[1]:

أ- إجراءات الرقابة على الصرف

بعد صدور القرار رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 والذي يعتبر مجمله كإجراء لمراقبة الصرف حيث سجل هذا النظام التحولات التقنية والمالية مع الخارج خاصة مبيعات ومشتريات العملة الأجنبية والتحكم في ميزة المدفوعات وحماية السوق الوطنية من التأثيرات الخارجية من جهة أخرى ويشمل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر الذي بدأ تطبيقه سنة 1963 العجيج من المجالات التي تتعلق بالمبادلات ويهدف إلى:

- تنظيم الصرف ما بين دولة الجزائر ودول أخرى
- المحافظة على الاستقرار بسعر الصرف الدينار الجزائري
- الحفاظ على العملة الصعبة.

ب- إجراءات التعريفة الجمركية

في سنة 1963، تم تأسيس أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 1963/10/28 والتي دخلت حيز التنفيذ نوفمبر 1963، حيث وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم

[1] ناصـر بوقرة، تيفاني يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشـركة الأورو-متوسـطية، مجلة دفاتر بوادكس، مجلد 10، العدد 01، 2021، ص315-316

على التصنيف حيث تمنع السلع التجهيز الأفضلية، أما بخصوص السلع الاستهلاكية فتكون التعريفات المفروضة عليها مرتفعة وفي سنة 1968 جاء قرار تعديل حقوق الرسوم الجمركية عند استراد المواد الثانوية كالسلع الكمالية وغيرها من أجل حماية المنتوج الوطني من إغراء والمنافسة من السلع الأجنبية وتخفيضات التعريفة على مواد التجهيز والمواد المحولة والتي تساعد في الإنتاج والصناعات الناشئة.

ج- إجراءات نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء

لقد قامت الجزائر بوضع إجراءات رقابية على شكل حصص والذي جعل الدولة تحدد فيه حصة معينة من السلع مواد لتصديرها أو استيرادها خلال فترة زمنية معينة كما عملة الجزائر أيضا على تكثيف إجراءات الرقابة، وهذا عن طريق إنشاء تجمعات مهنية للشراء في أوت 1964 وكانت تشمل في أوت 1964 وكانت تشمل بستة فروع (حليب، منتجات الخشب، منتجات النسيج ومنتجات النسيج الصناعي، الاحدية، الجلود) ومن ضمن الأهداف التي سعت إليها هي:

- إعادة توجيه الواردات
- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.
- حماة الإنتاج وحماية الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة[1]

2- سياسات احتكار قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

بعد مرحلة الستينات، ضاعفت الدولة جهودها من أجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية وخاصة الاستيراد وابتداء من سنة 1971 أعلنت الدولة عن احتكار هذا القطاع احتكاريا وتنظيما بصفة تشبه كافة المؤسسات التابعة للدولة، كما تم إعطاء انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري حيث أصبح نظام الاحتكار من خلال آليتين هما: آلية التخطيط في المبادلات التجارية للسلع والخدمات وألية ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية عن طريق الامتياز[2]

3- سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

مر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترات كالآتي:

[1] ناصر بوقرة، تيفالي بن يونس، مرجع سابق، ص316.
[2] نور الهدى بوحتيم، مسعود مجاني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 1990-2012، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مجلد 2، العدد2، ديسمبر 2020، ص117.

أ- التحرير المقيد للتجارة الخارجية في الجزائر

عرفت هذه الفترة صدور قانون المالية الذي يتضمن صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وكانت أول خطوة لإلغاء النظام القديم، كما نص هذا القانون أيضا على تعزيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وكان له انعكاس كبير على قطاع التجارة الخارجية، كما بدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية عن طريق إصدار مرسوم تنفيذي لسنة 1991 والمتعلق بشروط التدخل ميدان التجارة الخارجية كما يلغى شهادات الاستيراد والتصدير.

ب- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية في الجزائر

في هذه الفترة تعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990، النواة الحقيقية لهذا التعبير إذا أشار في مادته 40 إلى التحرير الجزافي لعمليات التجارة الخارجية عن طريق تحرير الاستثمار الأجنبي وتوسيع سلسلة الشراكة في الجزائر أما قانون المالية لسنة 1992 فنص على التخفيض الجوهري للرسوم الجمركية إلى 120% ثم تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى وفق لنظام الضرائب التصاعدية

ج- التحرير الشامل للتجارة الخارجية في الجزائر

بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر عام 1994، في إطار الانفتاح والاندماج الاقتصادي وهذا بمساعدة برنامج اقتصادي، ومن ذلك الحين صدرت نصوص تشريعة تكمل على الحد من احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وتشجيع الخواص، ما ميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات الجزائرية والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية للجزائر (2010-2018)

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني ونظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان له الأثر السلبي على منحنى التجارة الخارجية وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا في سنة 2013-2014

[1] ناصرة بوقرة، تيفالي ب يونس، مرجع سابق، ص318

جدول رقم06: التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2010-2018)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
2010	40.47	57.05	16.58	141
2011	47.24	73.48	29.24	156
2012	50.37	71.86	21.49	143
2013	55.28	64.97	9.94	118
2014	58.58	62.88	4.30	107
2015	51.50	37.78	13.17	73
2016	47.08	30.02	17.06	64
2017	46.05	35.19	-10.86	16
2018	46.19	41.16	-5.02	89

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد DGD, direction général de la douane, 2019

مع الاستقرار السلبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 فإن الميزان التجاري سجل فائض بـ 29.24 مليار دولار إذ بلغت الصادرات الاجمالية حولي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28 % مقارنة بسنة 2010

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار، حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.73 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% وارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23 % مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143% سنة 2012 إلى 118% لسنة 2013

أما في سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائض بمبلغ 4.3 مليار دولار لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات والواردات إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08% وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91% نظرا للتراجع في أسعار البترول وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاض من 107% سنة 2014 إلى 73% سنة 2015.

أما في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 أي بزيادة قدرها 4.8% وقد وصل حجم الصادرات الاجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الاجمالية قيمة 37.72 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض الواردات.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22 % مقارنة مع سنة 2016 وكدا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار وبخصوص سنة 2018 فتشير الأرقام أن الميزان التجاري يسجل أقل عجز 5.02 مليار دولار إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89%.

أ- الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية (2010-2018)

يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية

جدول رقم (07) الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.2
2018	373	38338	92	2242	0.3	90	33	41168.3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على DGD, direction général de la douane, 2019

مع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من حولي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة

أثرت على وضعية الميزان التجاري وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 وسنة 2018 بـ 38 مليار دولار أي بنسبة 93.16% من اجمالي الصادرات نظر لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

بعدها يؤتي قطاع المنتجات نصف مصنعة من حيث قيمة الصادرات إذ وصلت قيمتها حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018 ثم تليها المواد الغذائية حوالي 0.37 مليار دولار والشكل التالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018.

شكل رقم (03) التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018

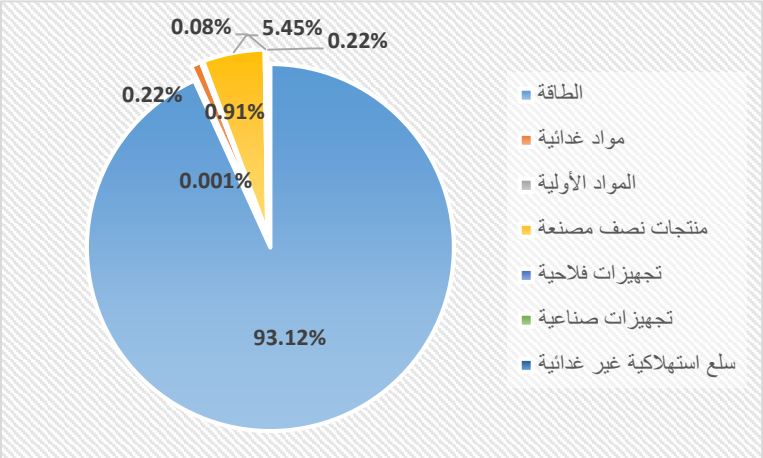

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

ب-الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

يشير الجدول التالي الى تطور تركيبة الواردات الجزائرية

جدول رقم (08) الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2017	8483	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على DGD, direction général de la douane, 2019

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعا طفيفا من 658 إلى 664 مليون دولار أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في الواردات لكل الأصناف ما عدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19% ووصلت إلى 1563 مليون دولار بينما شهدت سنة 2017 تدبدبا في الواردات لمختلف الأصناف في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر بـ 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من اجمالي الواردات ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية.

في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2018.

شكل رقم (04): التوزيع السلعي للواردات في الجزائر خلال سنة 2018

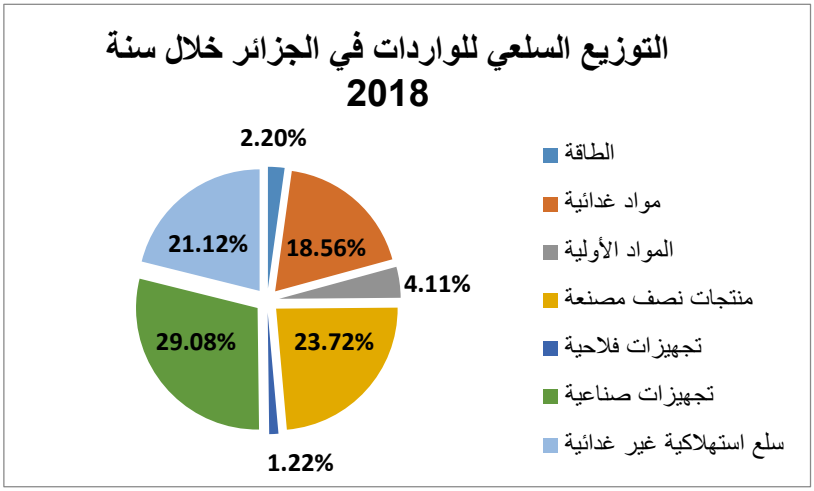

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

أهم الشركاء الاقتصاديون للجزائر لسنة 2021

الزبائن والموردون الرئيسيين

الجدول رقم (09): أهم الشركاء للجزائر لسنة 2021

الزبائن	القيمة	النسبة	الموردون	القيمة	النسبة
الاتحاد الأوروبي	17561	56.3	الاتحاد الأوروبي	9267	33.9
الولايات المتحدة	2547	8.2	الصين	4636	16.9
تركيا	2446	7.8		587	2.1
البرازيل	2039	6.5	جنوب افريقيا	2055	7.5
الشيلي	1589	4.9	تونس	1243	4.5
تونس	915	2.9	الارجنتين	806	2.9
الهند	796	2.6	تنزانيا	736	2.7
مصر	741	2.4	الهند	714	2.6
المغرب	318	10	قطر	547	2.0
			البرازيل	454	1.7
باقي دول العالم	31177	100	باقي دول العالم	27367	100

المصدر:

Européan commission, Européan union, trode in goods with Algeria, 2011,2021, consulte le 10/05/2022

نلاحظ من خلال الجدول لسنة 2021 الاتحاد الأوروبي هو الزبون الرئيسي بنسبة 56.3 من مبيعات الجزائر في الخارج تليها الولايات المتحدة بنسبة 8.9 % ثم تركيا بنسبة 7.8%

في حين نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو المورد الرئيسي من نفس السنة بـ 33.9% تليها الصين بنسبة 16.9% ثم جنوب افريقيا بنسبة 7.5%

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تمهيد:

في ظل الحراك الذي يشـــهده العالم اليوم في مختلف المجالات، كان لابد على الجزائر أن لا تبقى مكتوفة الأيدي بل يجب عليها التحرك من أجل الحفاظ على مختلف مصالحها الاقتصادية، وكذلك التكيف مع هذا الحراك قصـــد الاندماج في الاقتصـــاد العالمي، وهذا ما حاولت الجزائر تحقيقه من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث حيث سنتناول في المطلب الأول مضمون الشراكة أما المطلب الثاني سنتطرق إلى أهداف ودوافع الشراكة الاوروجزائرية.

المطلب الأول: مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

لقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على 8 محاور و110 مادة تمثلت في الجوانب الآتية[1]:

الباب الأول: (الحوار السياسي) يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضـامن بين المتعاملين تسـاهم في تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطية، وهذا ما جاء به المواد 3-4-5 من الاتفاقية.

الباب الثاني (الانتقال الحر للســلع): يتعلق بحرية تنقل البضـــائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال الفترة الانتقالية تم تحديدها بـــــ 12 ســنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمـة العالميـة للتجارة أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحيـة ومنتجات الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير اسع للمبادلات بصفة تدريجية وهذا ما جاء في المواد من 6 إلى 29.

[1] حمزة فطيمة: الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، العدد 1، 2020، ص 86-87.

الباب الثالث (تجارة الخدمات): يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية، وتحرير الخدمات والمالية، البنكية، المواصلات، الاتصالات ... إلخ (وهذا ما جاء في المواد 30 إلى 37).

الباب الرابع (المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى): تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات التجارية بعملة قابلة للتحويل مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الاستثمار، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-46).

الباب الخامس (التعاون الاقتصادي): ألتزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون بالطرف الذي يعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (وهذا ما جاء في المواد 47 إلى غاية 66).

الباب السادس (التعاون الاجتماعي والثقافي): حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريع والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد 67-78).

الباب السابع (التعاون المالي): الذي يقوم بدعم الإصلاحات الهادفة على تحديد وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية، إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية على خلق فرص عمل مع الأخذ بعين الاعبترا الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري (المواد من 79 إلى 81).

الباب الثامن (التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية): وذلك بتقوية مؤسسة الدولة والقانون التعاون في مجال تنقل الأشخاص، التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة، مقاومة تبييض الأموال، التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة (حسب المواد 82 إلى 92).

الباب التاسع (الأحكام المؤسساتية العامة والختامية): وهو البند الأخير من الاتفاقية ويتضمن الإجراءات المؤسساتية مثل إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاقية، إنشاء لجنة شراكة مكلفة بتسيير الاتفاق وغيرها (حسب المواد 92 إلى 110).

المطلب الثاني: أهداف ودوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية.

هناك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أولا: دوافع وأهداف الجزائر

بالنسبة للجزائر فغن المشاكل العويصة التب عرف فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية، تفشى البطالة جحود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءة النمو الاقتصادي وتأخيرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من الناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاءة مصادر التمويل، وضعت الاستثمار المحلي، ونفور الاستثمار الأجنبي (رغم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الميادين) كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لها فرصة وميزات تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

- طموح الجزائري التوصيل إلى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية، وتخصيص الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.
- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية ويمكنها من دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

- يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

- يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، لتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دولة ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطار مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

ثانيا: دوافع وأهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

هذا الاتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة مثل برامج medai و medaii، فإن الباطن منه يطهر أهداف ذات بعد استراتيجي تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

أ- تصريف المنتجات الأوروبية:

انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية، وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية وإمكانية وصيغ نفوذها في المنطقة إبان فتح الحدود الجغرافية ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر، يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة.

---

[1] بن عزوز محمد: الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل "شهادة دكتورا علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة، دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 250."

[2] إبراهيم بوجلخة: دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

تعد السياسة التسويقية لدول الاتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق، ذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية التي تشكل نسبة 2.8% من مجمل مبادلاتها التجارية، علما أن متوسط القوة الشرائية للفرد الجزائري تقدر: 7612 دولار أمريكي حسب إحصائيات 2006.

أي أن السوق الجزائرية تحتوي تقريبا على 8 مليون فرد قدرتهم الشرائية أعلى من 5590 دولار، ثم تأتي المغرب والتي يقدر سوقها بـ 6.6 مليون فرد، أمام تونس لا يتعدى سوقها 2.7 مليون.

ب- التحكم في الهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي:

يعتبر التغيير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، تخشى دول الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى بـ "القنبلة السكانية" في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4% مقابل 0.5% في البلدان الأوروبية.

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي، علما أنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للاستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملئ الفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما استغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون بذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة والتقليل منها[1].

[1] إبراهيم بوجلخة، مرجع نفسه، ص 166.

المبحث الثالث: آثار اتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية وأهم الاتحادات الاقتصادية البديلة للشراكة الأورو جزائرية بالنسبة للجزائر.

تمهيد

دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشكل تحديا حقيقيا يمس جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية، باتفاق الشراكة يحمل في طياته، آثار تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس على توازنه، في هذا الإطار نحاول التعرف على أثار هذه الاتفاقية على التجارة الخارجية ف المطلب الأول، أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى أهم الاتحادات الاقتصادية البديلة للشراكة الأورو جزائرية بالنسبة للجزائر.

المطلب الأول: آثار اتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية

يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، ويمكن اجمال الأثار المتوقعة على التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة أثر الاتفاقية على الصادرات والواردات، وبطبيعة الحال على رصيد الميزان التجاري عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

1- تطور الصادرات الجزائرية في إطار التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي

عموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين وجود التشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع الصادرات باقي الدول المتوسطة نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى الصادرات المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر الى الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	المناطق الاقتصادية			
	دول الاتحاد الاوروبي		باقي دول العالم	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2011	37307	15.29	36182	21.77
2012	39797	16.31	32823	19.75
2013	42773	17.53	23050	13.87
2014	40520	16.61	20652	12.43
2015	22976	9.42	11692	7.03
2016	16739	6.86	12144	7.31
2017	20386	8.35	11802	7.10
2018	23386	9.58	17782	10.7
المجموع	243884	%100	166127	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنتي 2012-2017، ص ص154-252.

يتضح من خلال الجدول أن دول الاتحاد الأوروبي قد استحوذت على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث ارتفعت نسبة الصادرات الوطنية الموجهة للاتحاد الأوروبي من 15.29% سنة 2011 إلى حوالي 17.53 %سنة 2013 لتسجل بعد ذلك انخفاض لتحصل إلى 16739 مليون دولار سنة 2016 أي حوالي 6.86% وهي أقل قيمة وصلت إليها لتعود وترتفع مرة أخرى وهذا راجع لزيادة الطلب على السلع الجزائرية في الاتحاد الأوروبي والشكل التالي يوضح صادرات الجزائر الى الاتحاد الأوروبي وخارجه.

الشكل 5: صادرات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وخارجه خلال الفترة (2011-2018)

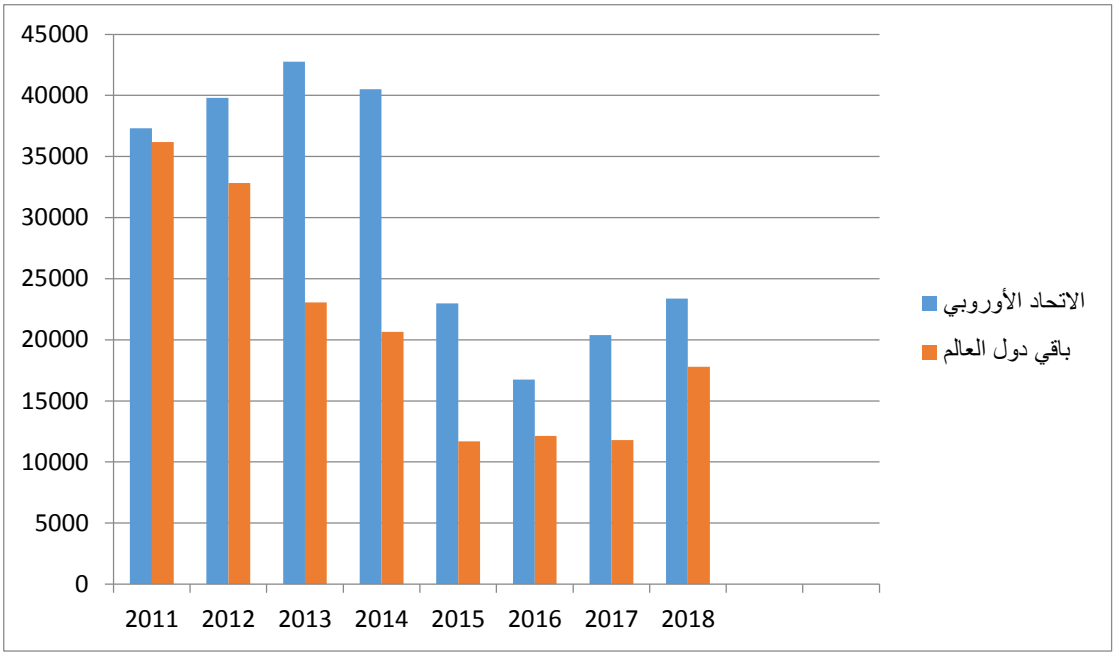

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

2- تطور الواردات الجزائرية في إطار التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي

إن دخول الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ،ومن دون شك فإن الآثار على الواردات تكون في شكلين أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الاوروبي أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والجدول التالي يوضح واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم.

الجدول رقم 11: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم خلال الفترة 2011-2018

السنوات	المناطق الاقتصادية			
	دول الاتحاد الاوروبي		باقي دول العالم	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2011	24616	12.75	22631	11.32
2012	26333	13.64	24043	12.02
2013	28582	14.80	26270	13.14
2014	28692	14.86	21040	10.52
2015	25485	13.20	26217	13.11
2016	17922	9.28	28805	14.41
2017	20298	10.15	25761	12.88
2018	21099	10.93	25098	12.55
المجموع	193027	%100	199865	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص152-154.

يتضح من خلال الجدول أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المورد الرئيسي للجزائر وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بما يقارب 28692 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة أي بحوالي 14.86% لكن بعد هذه السنة استمرت ف الانخفاض ليصل سنة 2016 إلى ما يقارب 17922 مليون دولار بحوالي نسبة 9.28 % وهذا الانخفاض راجع إلى إغلاق الموانئ ومنه الاستيراد من طرف الدولة خلال الأشهر الأولى من سنة 2016، وهذا ما يعكس أن الجزائر غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والشكل التالي يوضح واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وخارجه.

الشكل 6: واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وخارجه خلال الفترة 2011-2018

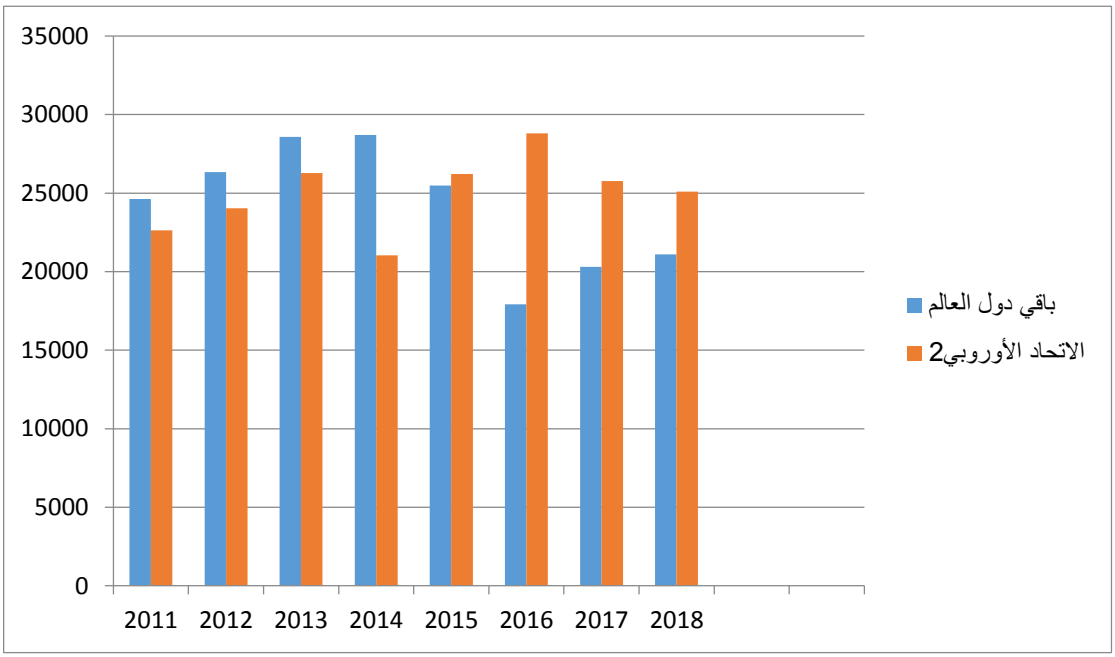

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

3- تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي

في الواقع إن وضعية الميزان التجاري الجزائري تبقى رهينة إيرادات صادرات المحروقات من جهة وواردات المنتجات الغذائية من جهة أخرى فاتفاقية الشراكة لم تغير في هذا الموضع كثيرا بل عززت وعمقت العلاقات التجارية بين الطرفين لصالح الاتحاد الأوروبي وهذا ما يوضحه الجدول.

الجدول رقم 12: تطور الميزان التجاري في الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2011-2018)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2011	37307	24616	12691
2012	39797	26333	13464
2013	42773	28582	14191
2014	40520	28692	11828
2015	22976	25485	-2505
2016	16739	17922	-1183
2017	20386	20298	88
2018	23386	21099	2287

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 154-252.

يتضح من خلال الجدول أن الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سجل فائض خلال الفترة (2011-2018) حيث بلغ اعلى قيمة له خلال سنة 2013 والتي قدرت بـ 14191 مليون دولار أي حوالي 27.90% وهذا راجع إلى أن نسبة الصادرات أكبر من نسبة الواردات خلال هذه الفترة.

اما من خلال سنتي 2015-2016 يسجل الميزان التجاري عجزا قدرت قيمته سنة 2015 بـ 2505- مليون دولار الى ما قيمته سنة 2016 بـ 1183- مليون دولار ويفسر ذلك بانخفاض قيمة الصادرات السلعية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية على أنها تشكل الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية.

أما خلال سنة 2017 سجل الميزان التجاري فائض قدر بـ 88 مليون دولار أي ما نسبته 0.17% واستمر الفائض ليرتفع سنة 2018 إلى 2287 مليون دولار قدرت نسبته بـ 4.94%

وعليه يمكن القول أن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا.

المطلب الثاني: أهم الاتحادات الاقتصادية البديلة للشراكة الأورو-جزائرية بالنسبة للجزائر.

1- الجزائر ومنطقة التبادل الحر العربية الكبرى

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أن اتخذت الخطوات التنفيذية من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية وتطبيق الإعفاء الكلي على السلع عربية المنشأ، وكانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية وتسير التبادل التجاري بين البلدان العربية بتاريخ 3 أوت 2004 وأعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات الحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية مند سنة 2005 بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر.

وقد شاءت الأقدار أن تتأخر الجزائر عن الانضمام لمنطقة حتى مطلع سنة 2009 بحجة أن الموضوع كان قيد الدراسة لدى السلطات العليا، بالمقابل شرعت البلدان العربية الأخرى في المنطقة في منع السلع الجزائري المعاملة التفصيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفاتح من مارس 2009 حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة العادية 83 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقد خلال فيفري 2009[1]

أولا: مزايا انضمام الجزائر للمنطقة

في حوار الوزير التجاري السابق مع جريدة المساء بتاريخ 7 فيفيري 2009 بين مزايا انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الكبرى.

- ✓ تنويع ممولي الجزائر من السلع
- ✓ فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري من خلال تسهيل ولوجه للسوق العربية.

[1] وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص247.

- ✓ الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية الصادرة واتفاقية الشراكة.
- ✓ تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- ✓ ضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج

ثانيا: مضمون اتفاقيات الجزائر للدخول في منطقة التبادل الحر العربية

تضمن اتفاق دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحر العربية الكبرى ما يلي:[1]

- مجال التطبيق: طبقا لمجال الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادله بين الجزائر والدول العربية في إطار نظام تعريفي تفصيلي باستثناء المنتجات المتفق عليها.
- النظام التعريفي التفصيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ العربي المستورد في الجزائر: تستفيد كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر والتي منشأها إحدى الدول العربية عند استيرادها للجزائر من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- النظام التعريفي التفصيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدر نحو الدول العربية: تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر من نفس النظام التفصيلي عند استرادها من طرف دولة عربية فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل
- تعريف قواعد المنشأ وطرق التعاون الإداري المطبقة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر: إن التفصيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول العربية ويشترط لاعتبار السلعة عربية ملائمة لأغراض المنطقة لأن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة الاقتصادية المضافة الناشئة عن انتاجها في البلد العربي عن 40% من القيمة النهاية للسلعة تسليم المصنع.

[1] وصاف عتيقة، مرجع نفسه، ص249.

- منع رد الحقوق الجمركية أو الاعفاء منها: أن المنتجات التي ليست لها صفة المنشأ المستعملة في تصنيع منتجات منشأها الجزائر وإحدى الدول العربية لا تستفيد لا في الجزائر ولا في دولة أخرى من دول المنطقة من رد الحقوق الجمركية.

2- اتحاد دول المغرب العربي:

تأسس اتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، عقب توقيع اتفاقية مراكش في 17 فبراير 1998، فعلى الصيغة الاقتصادية تم انشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية والجمركية لجنة الاقتصاد، ولقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وقد حددت هذه المحاور في 3 عناصر اقتصادية رئيسية هي[1]:

أ- منطقة التبادل الحر: وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد.

ب- اتحاد جمركي: وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء وبالتالي توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل عام 1995 إلا أنه لم يتحقق.

ت- سوق مغاربية مشتركة: وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد.

ث- الاندماج الاقتصادي المغاربي: وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أن تفعيل التكامل بين هذه الدول يحتاج إلى إزالة العراقيل التالية:

- اشراط قاعدة الاجتماع لتطبيق قراراته.
- الارتجال وعدم وضوح الأولويات.

[1] إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص98.

- سوء اختيار قيادات العمل المشترك.

خلاصة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر قطاعا سياسيا له دور حيوي مؤثر في النشاط الاقتصادي ويعتمد على سياسات تجارية تتمايز بين درجات متفاوتة من التحرير والحماية، والجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكانا لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، حيث عرفت التجارة الخارجية في الجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي، خاصة بعد دخولها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وزاد اهتمام الجزائر بدول الاتحاد باعتباره الشريك التجاري الرئيسي، وهذا حسب ما رأيناه في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، فإتقان الشراكة الأورو جزائرية بقي مقتصرا على المبادلات التجارية بين الطرفين أكثر منه في مجالات أخرى مما سمح بزيادة الواردات الأوروبية إلى الجزائر نتيجة الامتيازات الجمركية التي منحتها الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي ،فعلى الجزائر أن تنتهج انضباط أكثر في سياسة الاقتصاد وذلك من أجل جني منافع في اتفاقية الشراكة.

الخاتمة

خاتمة

ان بروز ظاهرة التكامل الاقتصـــادي يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها، في مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، فيمكن القول ان اتفاقات التكامل الاقتصادي قد شكلت حيزا مهما في أدبيات الفكر الاقتصـادي، وكانت الجزائر نموذجا على هذه الاتفاقيات ونحن قد سـلطنا الضـوء على الجهود التي بدلتها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية كما ركزنا على محتوى اتفاقية الشـــراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث يهدف هذا الأخير من خلال توقيعه لاتفاق الشـــراكة مع الجزائر ســـنة 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر أورو جزائرية يترتب فيها الغاء الحواجز الجمركية على الواردات الجزائرية في الاتحاد الأوروبي وعليه يمكن القول أن الرهانات المســـتقبلية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن حصرها من خلال العناصر التالية:

-الشـــراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا اســـتراتيجيا، وإنما هي ردة فعل للتحولات الاقتصادية التي يشـهدها العالم، فإن هذا الاتفاق جاء في فترة حساسـة بالنسبة للاقتصـاد الجزائري عانى فيها من ظروف اقتصادية وأمنية صعبة.

-أكدت الاحصـائيات الخاصـة بالتجارة الخارجية أن الاتحاد الأوروبي يعد أول شـريك اقتصـادي باعتباره أول متعامل تجاري لها.

-يعتبر الجانب التجاري الركيزة الأســاســية لاتفاقية الشــراكة الأورو جزائرية، فخلق منطقة للتبادل الحر بين الطرفين هو أهم عنصر في الاتفاقية.

-تسجيل الميزان التجاري أثر سلبي خلال اتفاقية الشراكة بسبب تراجع أسعار النفط، حيث لم تتمكن الصادرات من مجاراة وتيرة الزيادة في الواردات والذي انجر عنه عجز لسنتي 2015-2016.

اختيار فرضيات الدراسة

1-ونجد من خلال دراستنا أن التكامل الاقتصـادي له تأثير بليغ على تحديد اتجاه التجارة الخارجية من وإلى الدول المشـكلة للاتحادات العالمية من خلال الانشـاء الذي يؤدي إلى بناء تجارة في الدول التي

تنعدم فيها عوامل الإنتاج وكذلك عامل التحويل الذي يعني أن منطقة التجارة تحول التجارة من المنتج (الأكثر كفاءة) خارج المنطقة إلى المنتج (الأقل كفاءة) داخل المنطقة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الرفاه الاقتصادي أو الحد منه حسب الظروف والعوامل.

2-لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفصيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك لأن الرسوم الجمركية المفروضـــة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أروبا بل تعتمد على معايير أخرى تؤدي إلى الحد من دخول الســـلع الجزائرية إلى الســـوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعا وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

3-ان اتفاق الشراكة الأورو جزائرية بقي مقتصرا على المبادلات التجارية بين الطرفين أكثر منه في المجالات الأخرى مما ســـمح بزيادة الواردات الأوروبية إلى الجزائر نتيجة الامتيازات التي منحتها الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي في الاتفاقية مما يخلق علاقة عدم تكافؤ بين الطرفين واعتبار الجزائر كســـوق لصرف منتجات الاتحاد وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.

بناء على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم مقترحات التوصيات التي تتمثل فيما يلي:

-ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

-الاهتمام بالقطاعات التي تملك فيها الجزائر مزايا فيه

-ضـــرورة اجراء عملية تقييم ومراجعة لنتائج اتفاق الشـــراكة، والبحث عن آليات جديدة تمكن من الارتقاء إلى مستويات تنافسية أفضل للوقوف كشريك متكافئ في ظل علاقات متوازنة بين الطرفين

-على الجزائر أن تحســـن النظام المالي والمصـــرفي وجعله أكثر مرونة وأكثر فعالية في الظروف الراهنة.

-على الجزائر ان تحقق الاستقرار السياسي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب

1. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
2. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي السياسية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، شارع الغرب، 2010
3. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015
4. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
5. فليع حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2001
6. محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
7. موسى مطر، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001
8. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010
9. متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011
10. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، طبعة الأولى، 2006
11. نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
12. هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

المذكرات:

1. إبراهيم بوجلخة، دراســـة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضـــوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
2. آســيا الوافي: التكتلات الاقتصــادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شــهادة الماجســتير في العلوم الاقتصــادية تخصــص اقتصــاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.
3. بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الانذماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم ف ي العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
4. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصـــادي في ضـــوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.
5. وصــاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشــارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد حير، بسكرة، 2013-2014.

المجلات:

1. حمزة فطيمة، الشــراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصــاد الجزائري، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، العدد 01، 2020.
2. روابح عبد الرحمان، دور التكامل الاقتصـــادي الإقليمي في التجارة الخارجية، مجلة الاقتصـــاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2020.
3. معروف جيلالي، فعالية التكامل الاقتصـــادي في إنشـــاء وتحويل التجارة الخارجية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد 01، 2015.

4. ناصـــــر بوقرة، تيفالي بن يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الأورو–متوسطية، مجلة دفاتر بوادكس، مجلد 10، العدد 01، 2011.
5. نور الهدى بوحتيم، مســـــعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري قفي الجزائر خلال فترة (1990–2017)، مجلة الإنســـانية والعلوم الاجتماعية، مجلد 2، العدد 2، ديســـمبر 2020.

التقارير

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنتي (2012–2017)

المراجع بالغة الأجنبية:

1. European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, 2011.2021 consulté le : 10/25/2022.
2. DGD. (2019), Direction Générale de la Douane, consulté le: 14/08/2019, sur statistique du commerce extérieur de l'Algérie.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): حاروني نسرين

تاريخ الميلاد 11/11/1996 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي الوحدة بوحجة عمارة 06 رقم 04.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم:

التخصص: اقتصاد دولي.

رقم التسجيل:

وفي يوم: 14/06/2022

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

السنة الجامعية: 2021/2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: سلامة وفاء

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

نسرين حاروني

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

وفقا للمرسوم رقم 77/41 المتضمن التصديق على التوقيعات لاسيما المادة 2
المصادقة
على توقيع السيد(ة) حاروني نسرين
2016/03/29 سكيكدة
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الملحق الإقليمي
ياسمينة خراف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية
الإدارة العامة
بلدية سكيكدة
55/08/20

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): حربي حنان

تاريخ الميلاد 13/11/1996 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: مقبرة الشهداء بوصفان كمال

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 36004999

وفي يوم: ____/____/2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور الاتحادات الاقتصادية في تعزيز حركة التجارة الدولية

السنة الجامعية: 2021/2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: بلال مختوفاء

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

حربي حنان

المصادقة

المصادقة على توقيع السيد
الموقع أعلاه
26 جوان 2022

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الأستاذ/ الدكتور: .....

المشرف على الطلبة الآتية اسمائهم:

1- .....

2- .....

تخصص: .....

أقر بأن مذكرة الماستر التي أشرف عليها والموسومة بـ:

.....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، وأجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم.

Université SKIKDA

توقيع الطالب الأول: 2022/06/.....

توقيع الطالب الثاني: 2022/06/.....

توقيع المشرف: 2022/06/.....